

## وزارة المالية

قرار رقم ٥٨٩ لسنة ٢٠٠٧

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية

الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٨٦

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣  
والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦  
والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بقرار وزير المالية  
رقم ٨٦١ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى كتاب السيد وزير النقل رقم ٢٦٣/١٥/٦٢٠٠٦ في ٢٦٣ ب شأن طلب تعديل البند (٣)  
من الفقرة الثانية من المادة (١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية :

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك :

قرار :

(المادة الأولى)

يبدل بنص البند (٣) من الفقرة الثانية من المادة (١٢) من اللائحة التنفيذية  
لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليها ، النص الآتي :

٣ - المهام :

(أ) العدد والآلات والأجهزة والمواد الازمة لتشغيل السفينة أو الطائرة والمبنية فيما يأتى :

- العدد اليدوية والآلية .

- الأجهزة اللاسلكية ومعدات التأمين .

- وحدات الإدارة الهوائية .

- وحدات الإدارة الكهربائية .

- البالىات والحاويات وطبالى التحميل الخاصة بالطائرات .

- أجهزة قياس واختبار الطائرات .

- معدات رصد السفن باللوانى .

- العلامات الإرشادية .

- المواد المستخدمة فى الإصلاح .

(ب) السيارات التى تستخدم داخل المطارات والمجهزة خصيصاً لإعداد الطائرات للإقلاع

والبيئة فيما يأتى :

- سيارات التكيف وسيور العفش والتوايليتات والسلالم ونقل المؤن والإمداد بالمياه .

- السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص فأكثر بما فىهم السائق المجهزة لنقل الركاب داخل المطار بين الصالات والطائرات .

- وحدات تموين الطائرات بالوقود (سيارات مجهزة لتزوين الطائرات) .

- سيارات مجهزة بوحدات إدارة كهربائية .

- سيارات مجهزة ومعدة كورش للصيانة .

(ج) جرارات قطر الطائرات وسفن أعلى البحار والبيئة فيما يأتى :

- جرارات سحب الطائرات وجرارات وعربات شحن العفش .

- جرارات (قاطرات) قطر سفن أعلى البحار لإعدادها للإبحار أو إنقاذها .

(د) قطع الغيار الخاصة بالأصناف المنصوص عليها فى البنود السابقة ، وكذلك قطع غيار الطائرات والسفن عدا المحركات والأجزاء الرئيسية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٧/١٠/٢

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى